

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة.

الاسم واللقب: عبد المطلب بن عشورة.

الصفة والانتماء الأكاديمي: أستاذ مساعد "أ" ب جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

البريد الإلكتروني: arroaym86@gmail.com

"الصَّحِيحَانِ"

بَيْنَ الْخِطَابِ الْأُصُولِيِّ وَمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِ الْحَدَاثِيِّ الْمُعَاصِرِ".

بحث مقدّم للملتقى الوطني الموسوم

بـ "صحيح البخاري ومسلم في القراءات الحداثيّة" – عرض ونقد –

المنعقد يومي 04 و05 ربيع الثاني 1440هـ الموافق لـ: 11 و12 ديسمبر 2018م

بقسم الكتاب والسنة – كلية أصول الدين.

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة.

المقدمة: الحمد لله رب العالمين وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

إن الاشتغال بالنص الديني الإسلامي من أبرز قضايا الفكر الحدائني المعاصر، ومثار الجدل لديه، إذ لا يفتقر جاهدا في استدعاء نصوصه ومراجعة مضامينه؛ قصد نقده أولا، ثم نقضه تبعا، ولئن طغا هذا النوع من الخطاب على النص الديني الأساس "القرءان" زمننا ما، دراسة وتحليلا...، فليس "النبوي" عنه ببعيد، لأهميته -أيضا- إذ به يفسر النص الأساس، ويرام من خلاله "فهم مراد الشارع" - سبحانه-، فهو يقع موقع البيان له، مما لا سبيل إلى طرحه.

غير أنّ هذه الأهمية والحظوة والموقع للسنة النبوية، والتي كانت هدفا، وصفة امتاز بها الخطاب الأصولي السلفي، نجدها تتبدد عبر منابر الخطاب الحدائني المعاصر، وطروحاته تصریحا تارة، وتلميحا تارة أخرى، كتابة وإعلاما، دراسة وتدریسا...، وعبر عدد من الدراسات والمؤلفات، تشكل - بالتبوع والاستقراء- جملة من المعارضات الفكرية حول "السنة النبوية"، فعدت أهمّ دوائر الجدل -ثانيا- في الخطاب، بعد دوائر الفكر والسياسة والاجتماع والثقافة.

ودواوين "السنة" - وإن تعددت - إلا أنّ "الصحيحين"، أهمّ مقصود هذا الفكر، ولا مبالغة، حيث تناول أصل وواقع التدوين، وصاحب السنة، ونقلتها، ومناهجهم في رواية الأخبار وتحملها، وأدائها معا، أي: (السند والمتن معا)، تناولوا لوحظ عليه أن لا مرحبًا بـ "السنة"، من خلال معارضات هذا الفكر الحدائني المعاصر المتتالية.

كل هذا وغيره جعلني أتقدم بهذا الملخص للمداخلة الموسومة بـ "الصحيحين" بين الخطاب الأصولي ومعارضات الفكر الحدائني المعاصر". المدرجة ضمن فروع المحور الأول: (الطروحات الحدائنية حول السنة النبوية)، محاولا تتبع بعض هذه المعارضات، ممثلا بـ "الصحيحين"، ومجيبا عن سرّ تركيز الفكر الحدائني المعاصر على الصحيحين، وهل هذا يقف عند حدّ الوسيلة؟ أم يتجاوزها إلى غايات فكرية أخرى؟.

وامتثالا للصدق وتحريًا للأمانة العلميّة؛ فعنوان المداخلة مستوحى من كتاب لـ "فهد بن صالح العجلان" بعنوان: (التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة)، غير أنني قصرت بحثي وحصرته على نوع منها، هو (معارضات الفكر الحدائني المعاصر)، وقد يلتقيان هدفا، ويفترقان منهجا، ووسيلة، وبيئة، ورؤية، كما أنّ "الفكر الحدائني المعاصر" ليس إلا واحدا من المذاهب التي تتقاسمها عقول المسلمين، وغيرهم، وتكتسح حياتهم بمعانيها الواسعة.

المدخل المفاهيمي:

أحاول فيه ضبط مصطلحات (العنوان) بما يتوافق وموضوع البحث.

"الصحيحان" والخطاب الأصولي:

حول إطلاق الصّحيحين:

أصبح من البديهي أنّ "الصّحيحين"، إطلاق يقصد به جهود كلّ من الإمامين؛ "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري" (256هـ)؛ في كتابه ((الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه))، ويطلق عليه (صحيح البخاري) اختصاراً ونسبة، ثمّ صنيع صاحبه وتلميذه: "أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري" (261هـ)، في كتابه ((المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)).

وإطلاق وصف "الصّحّة"، أو لقب "الصّحيحين"، أو عبارة "أصح الكتب بعد كتاب الله"، - كما لا يخفى - واقع على سبيل بلوغ الغاية، وحسن الترتيب والتبويب، وسلامة الفقه والاستنباط، وليس على سبيل القطع والكمال بدليل (الزيادات عليهما) وما استدرك عليهما⁽¹⁾، وما صنّفه الإمام البخاريّ - نفسه - غير (الجامع الصحيح)⁽²⁾.

وليس (صحيح مسلم) في الصّحّة ببعيد عن (صحيح البخاري)، إلا أنه خالفه صناعةً لا غير، فمما ميزه أنه: (يجمع الأحاديث المتناسبة في مكان واحد مع ذكر طرقها وأسانيدها، وعدم تقطيعه للحديث في أكثر من مكان، كما هو الحال في "صحيح البخاري"؛ وهذا مما جعل "صحيح مسلم" أسهل تناولاً من "صحيح البخاري")⁽³⁾. إلا أن الرأي والعمل استقرا على أنّ (البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع حكم بصحته، فقد صحّح أحاديث ليست في كتابيهما، كما نقل الترمذي، وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها)⁽⁴⁾، بل ذكر "الحاكم النيسابوري" أن كلاً من "البخاري ومسلم": (لم يحكما ولا واحد منهما؛ أنه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجه،...)⁽⁵⁾.

1- من ذلك ما خرّج على الصحيح وقد حوت أحاديث صحيحة وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، وغيرها كثير كالمستدركات ومن أشهرها: مستدرك الإمام الحاكم النيسابوري على الصحيحين.... ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1423هـ/2003م، ص22-25.

2- كـ "الأدب المفرد"، وتاريخه الثلاث: "الصغير، والأوسط، والكبير"، فقد جمع فيها بين الصحيح وغيره.

3- أبو الحارث، محمد مصطفى أحمد شعيب، الجامع المختصر في مصطلح أهل الأثر، ط1، الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن، السعودية، جدة، 1433هـ/2012م، ص357.

4- ابن كثير، المصدر السابق، ص22.

5- المستدرك على الصحيحين، بخدمة: عبد الرحمن بن مقبل الوداعي، ط1، دار الحرمين، القاهرة، 1997م، 1407هـ، ج1، ص39. وينظر بحث بعنوان "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين" ل: "حافظ ثناء الله الزاهدي"، نشر بمجلة البحوث الإسلامية، الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، العدد الثامن عشر، من ربيع الأول إلى جمادى الثانية 1407هـ.

وكلاً من "الخطاب" و"الأصولي" ساهم في تطور دلالتها عوامل عديدة، علمية، وفكرية، وأيديولوجية، شأن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي ساهم الفكر المعاصر في زحزحتها وربما إبدالها. ف"الأصولية" - إن أردنا تعريفها- أمكن القول أن لها إطلاقين، أحدهما: قديم بسيط ثابت، والآخر: جديد حادث مركب دخيل.

فأما الأوّل: فهي وصف ذاتي لكل المذاهب والآراء القائمة على أسس ثابتة لا حياد عنها البتة. أي: لهم أسس يبنى عليها ما ينجحون إليه. ف"الأصولية": (اسم (مصدر صناعي) منسوب إلى أصول، وتعني: التمسك بكلّ اتجاه فكريّ أو دينيّ قديم)⁽¹⁾. وقد انتشر هذا المفهوم إيجابياً في التراث الإسلامي زمننا ما، وأصبح علما لكل من يتمسك بالأصلين (الكتاب والسنة)، أو أقوال الماضين من السلف والخلف، ويجعلها أصلاً لفكره،،، ثم توسع المفهوم إلى أن تجاوز الدين الإسلامي، إلى الديانات السماوية الثلاث، كالمسيحية وغيرها، ف"الأصولية" إلى هذا الحدّ لا تزال تعني: (التمسك بكلّ اتجاه فكريّ أو دينيّ قديم)، وعليه ظهرت (الأصولية الإسلامية، والأصولية اليهودية، والأصولية المسيحية....)⁽²⁾.

وأما الثاني: فقد تطور المصطلح نتيجة التأثير والتأثير الفكري بين الشرق والغرب، وحركة الاستشراق، فكان "للأصولية" منحى غربي، وممارساته الإعلامية فرض معنى أنّ "الأصولية" تمثل معاني: (التطرف، والإرهاب، والرجعية، والماضي، والتقليد، والموروث، والسلف والأصالة...)، وهنا أطلقت "الأصولية" في الغرب على فئة معينة من النصارى البروتستانت، يتمسكون بظواهر نصوص محرّفة، ويقفون ممن خالفهم موقفاً متشدداً عنيفاً، يرون أن الحق هو ظواهر نصوصهم المحرّفة فقط،... وهذا هو أصل ميلاد مصطلح "الأصولية"⁽³⁾.

وقد ذكر "المسيحي": أن «الأصولية» مترجمة من الإنجليزية (Jewish- Fundamentalism)، وأول ما استخدمت في سياق مسيحي، أي: (حركة بروتستانتية أمريكية)، تهدف إلى إعادة تأكيد بعض ما يتصور أنه عقائد ثابتة وأصلية مسيحية كقدسية الكتاب المقدّس، وصوابه، (بل قد ارتبطت كلمة «أصولية» بالتفسير الحرفي والمباشر لنصوص الكتاب المقدس)، والإيمان بالمعجزات (وخصوصاً الحمل بلا دنس) والبعث الجسدي للمسيح. ثم طبقت هذه الكلمة على الاتجاهات التجديدية في الإسلام، ثم الحركات الدينية المتطرفة في اليهودية. و«الأصوليات» الثلاث مختلفة تمام الاختلاف في مضمونها واتجاهها...⁽⁴⁾.

2- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، 1429هـ/2008م، ج1، ص100.

3- ينظر: علي بن إبراهيم النملة، مقال: "مفهوم الأصولية"، على موقع الألوكة، www.alukah.net

4- ينظر: عبد الله قادري الأهدل، السباق إلى العقول، (كتاب إلكتروني)، ص143-146.

4- ينظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999م، مج7، ج5، ص283-285.

وعليه فميلاد هذا المعنى غربيّ، أطلقه أعداء الإسلام من اليهود والنصارى على كل من تمسك بالإسلام تمسكا صحيحا ودعا إليه، وهو إطلاق ظالم جائر، لا أصل له في القاموس الإسلامي، بل إن كلمة (أصول) في الشريعة الإسلامية تطلق على علم يروض العقل على البحث والاستنباط،...⁽¹⁾.

ولا يخفى علينا أن: ("الأصولية اليهودية" تُستخدم في الخطاب السياسي العربي، والغربي معا؛ إشارة إلى شكل من أشكال التطرف الديني، فتترجم كلمة (أصولي) إلى (متزمت) أو (متشدد) أو (متطرف)، وبهذا ترادف مصطلح (أرثوذكسي)، وهذا خلل في تطبيق مصطلح ديني، ثم اقتراضه من نسق ديني ما، ثم تطبيقه على نسق ديني آخر)⁽²⁾.

وخلاصة الأمر أن كلها إطلاقات واقعة على أساس النقد والذم، وعلى النقيض يطلقون: (التقدمية، والحدائثة، والمعاصرة...)، ومما زاد الأمر خطورة، والمفهوم بعدا سياسيا وفكريا وأيديولوجيا، أن غدت كثير من الكتابات الإسلامية ترمي بالمفهوم الغربي نفسه على أهل الملة الإسلامية من السلف والخلف فيسموهم "الأصوليين"..⁽³⁾.

وما أقصده في بحثي هذا مما ذكرته في العنوان "الخطاب الأصولي"، هو المعنى الإيجابي، أي: كل تراث المسلمين سلفا وخلفا، والذين بنوه على أصول الشريعة الإسلامية، وأولها وأعلىها (الكتاب والسنة...).

"الصحيحان" في "الخطاب الأصولي":

وقصدي لفت انتباه إلى عناية السلف بهما، وما يشكّله "الصحيحان" للأمة أو ل (الأصولية) بإطلاقها الإيجابي، ولا سبيل إلى هذا إلا باستقراء بعض نصوص أهل العلم، والتي - لا شكّ أنها - تكشف هذه الأهمية، ومن أهمها:

أولها: ذكر "الذهبي" أن "الجامع الصحيح": (أجلّ كُتُب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، وهو أعلى شيء في وقتنا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعُلوّ سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لَمَا ضاعت رحلته. وأنا أدري أنّ طائفة من الكبار يستقلّون عقلي في هذا القول، ولكن: ما يعرف الشوق إلا من يكابده ... ولا الصبابة إلا من يُعانيها ومن جهل شيئا عاداه، ولا قوّة إلا بالله)⁽⁴⁾.

ثانيها: استحسان العلماء للصحيح: فقد نقل "ابن حجر" مقالة "العقيلي" أنه: (لما ألّف "البُخاري" كتاب

1- ينظر: عبد الله قادري الأهدل، السباق إلى العقول، ج2، ص143.

2- ينظر: المصدر السابق، مج7، ج5، ص284-285.

3- ينظر: بكر أبو زيد، معجم المناهي اللفظية، ط3، دار العاصمة، السعودية، 1417هـ/1997م، ص100-109.

4- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوّد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003م، ج6، ص142.

"الصَّحِيح" عرضه على "أحمد بن حنبل"، و"يحيى بن معين"، و"علي بن المديني"، وغيرهم؛ فاستحسنوه، وشهدوا له بالصَّحَّة، إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صححة⁽¹⁾.

وليس الأمر منهم مجرد استحسان عابر مصطنع، بل هي شهادة له بالصَّحَّة، في زمن هؤلاء النقاد وعصور الرواية، كائنة بعد نظر ثاقب، واستقراء دقيق لكل مجهود علمي، على خلاف زماننا هذا.

ثالثها: أشاد "ابن الصلاح" بأول من وما ألف في الصحيح، فذكر "الإمامين"، وأن: (كِتَابَاهُمَا أَصْحُ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، وَأَمَّا مَا رُوِينَا عَنِ الشَّافِعِيِّ ۱۷ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: "مَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ كِتَابًا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ"، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ)⁽²⁾.

رابعها: قال "النسائي": (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل)⁽³⁾. يعني: (صحيح البخاري).

ولئن اتفق على تقديم "الصحيحين"، فلقد اختلف في المقدم منها. والأكثر على تقديم (صحيح البخاري)، ومن قدّم (صحيح مسلم) فإلحكامه الصناعة الحديثية، يقول "النووي": (اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز "الصحيحان البخاري ومسلم"، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب "البخاري" أصحهما وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة، وغامضة، وقد صح أن "مسلمًا" كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب "البخاري" هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير، وأهل الاتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث)⁽⁴⁾.

ثم ذكر من قدّم "مسلمًا" على "البخاري" ك (أبي علي الحسين النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيهق، وبعض شيوخ المغرب، وأن الصحيح هو المذهب الأول، و أنه على تقديم "البخاري" جمع من الأئمة)⁽⁵⁾.

كما شهدت الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، خدمات علمية جليلة أقيمت حول الصحيحين، من الشروح والتعقبات والترتيب، وأقلها الرواية والقراءة المسندة لها، واستمر هذا الشأن إلى زمن ليس ببعيد...⁽⁶⁾.

1- هدي الساري مقدمة فتح الباري، إخراج: محب الدين الخطيب، وإشراف: قصي محب الدين الخطيب، (د، ط)، (د، ن)، (د، ت)، ص7.

2- معرفة علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص18.

3- ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، تخريج: عبد القادر الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ/1986م، ج3، ص254.

4- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ، ج1، ص14.

5- ينظر: المصدر نفسه وينظر: ألفية العراقي، الأبيات 23-26، وألفية السيوطي، الأبيات: 44-49.

6- ينظر: الجامع المختصر في مصطلح أهل الأثر، ص356، وص358-359.

وقيل أن معنى (اعتَرَضَ فلانٌ فلاناً): (أي وقع فيه. وعارِضُهُ، أي جانبُهُ وعدَل عنه)⁽¹⁾.

فالمعارضات - يمكن القول أنها- جملة من الممانعات، القولية والفعليّة، يعترض بها على الأشياء، فتحول بين حالين أو شيئين، وقولنا: (ومعارضات الفكر الحدائى)، يقيد لنا نوعها أو وسيلتها بل وموضوعها أحياناً، وهنا دلالة على جنس المعارضة، وهي ما كان حاصلها بسبب الفكر.

مفهوم (الفكر الحدائى المعاصر):

أولاً: "الفكر": فأما في اللغة، فيورد المعجم العربي أنّ (الفَاءُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ: تَرَدُّدُ الْقَلْبِ فِي الشَّيْءِ.. يُقَالُ تَفَكَّرَ إِذَا رَدَّدَ قَلْبُهُ مُعْتَبِرًا. وَرَجُلٌ فِكِّيْرٌ: كَثِيْرُ الْفِكْرِ)⁽²⁾. وفي "اللسان": (الفَكْرُ والفِكْرُ: إِعْمَالُ الْحَاظِرِ فِي الشَّيْءِ...)⁽³⁾.

وأما (اصطلاحاً): فمن أشهر تعريفاته:

1/ ما ذكره "الجرجاني" أن الفكر: (ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول)⁽⁴⁾.

2/ ما ذكره "الفيروز آبادي" بأنه: (قوة مطرقة للعلم إلى المعلوم. والتفكر: جريان تلك القوة بحسب نظر العقل، وذلك مختصّ بالإنسان دون الحيوان، ولا يقال إلا فيما يمكن أن يحصل له صورة في العقل، ولهذا قيل: "تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله"⁽⁵⁾؛ إذ كان منزهاً أن يوصف بصورة، قال تعالى: **چ ڈ ٹ ف ف چ [الروم: 8]**، وقال تعالى: **چ ه ه ه ه ه ه ه [الأعراف: 185]**⁽⁶⁾.

وما يمكن ملاحظته أن (الفكر) عمل لا ينفك عن الإنسان، ومما اختصّ به، كما أن الفكر مخصوص بما يمكن الوصول إلى كنهه أو إدراكه جزئياً أو كلياً.

ولقد أكثر القراءان في أعمال هذه القوة الإنسانية، أي (التفكير)، في آيات عديدة، بل إنه يصور بعض الحالات البشرية التي يؤثر الفكر أو التفكير في توجيهها وصناعة مواقفها في الحياة، ومن ذلك مثلاً ما ذكره في شأن

1- ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص185.

2- ابن فارس، مقاييس اللغة، 718.

3- ج5، ص65.

4- التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (د، ط)، دار الفضيلة، القاهرة، ص143.

5- أخرجه "الطبراني" في "المعجم الأوسط"، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، (د، ط)، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ/1995م، ج6، ص250. وعلق عليه بقوله: (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَالِمٍ إِلَّا الْوَائِغُ، تَفَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ تَابِتٍ). وعلق "الميثمي" في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" بقوله: (وَفِيهِ الْوَائِغُ بْنُ نَافِعٍ، وَهُوَ مَشْرُوكٌ)، ج1، ص81.

6- بصائر ذوي التمييز، ج2، 319.

- الإحداث في الشيء أو عليه، أي: الأمرُ الحادثُ المُنكَّرُ الَّذِي لَيْسَ بِمَعْتَادٍ، وَلَا مَعْرُوفٍ فِي السُّنَّةِ... ومحدثات الأمور: كلُّ ما ابتدع في الدِّين على ما لم يكن عليه السلف. وفي هذا المعنى حديثه "p": (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ)⁽¹⁾.

فالمعاجم العربيّة تبين لنا ما يزخر به لفظ "الحداثة" من المعاني والدلالات، والتي يشترك أغلبها في "الجدة، والابتداء، والخُدوث، وترك القديم ونفيه..."، وقد تضمّن القرءان الكريم بعض إشارة لهذه المعاني ودلالاتها.

غير أن هذه الدلالات غير واردة كمفهوم عربي في العصر الحديث، وإنما هو اصطلاح حادث، كغيره تداولا في الثقافات الغربية، فـ "الحداثة" - هنا - مذهب أو اتجاه أو فكر معين، وبناء عليه سنقتصر على بعض ما عرّفت به، على الأقل توصلا إلى تصورهما..، فهي هنا لا توظف بالمفهوم العربي، بل بالمفهوم الغربي، فتزاد التنوير والعقلانية والمعاصرة... وغيرها من المفاهيم، يقول "الجابري": (الحداثة عندنا كما تتحدد في إطار وضعيتنا الراهنة هي النهضة والأنوار وتجاوزهما معا، والعمود الفقري الذي يجب أن تنتظم فيه جميع مظاهرها هو العقلانية والديمقراطية)⁽²⁾ (3).

ومن معاني "الحداثة" اصطلاحا:

أولاً: أمّا: (مصطلح أُطلق على عدد من الحركات الفكرية الداعية إلى التجديد والثأرة على القديم في الآداب الغربية وكان لها صداها في الأدب العربي الحديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،....)⁽⁴⁾.

ثانياً: أمّا: (مذهب يدعو إلى التجديد الاجتماعي والثورة على الكنيسة من خلال النقد التاريخي المعاصر....)⁽⁵⁾. ويطلق بعضهم بدل "الحداثة" مصطلح "الحداثوية"، وهي عبارة عن: (اسم مؤنث منسوب إلى حداثة: على غير قياس، وتمثل: نزعة تميل إلى الاهتمام بكل ما هو عصريّ وجديد، وطرح كل ما هو قديم مطروق)⁽⁶⁾.

5- أخرجه البخاري في (صحيحه)، كتاب الصلح، باب إذا اضطلّخوا على صلح جور فالصلح مزود، ح(2697)، ج2، ص267، ومسلم في (صحيحه)، كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، ح(1718)، ص772.

1- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991م، ص17.

2- ينظر: مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي المعاصر، ط1، دار الإيمان، الرباط، المغرب، 1433هـ/2012م، ص80-81.

3- معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص453. وعز الدين الخطابي: أسئلة الحداثة ورهاناتها في المجتمع والسياسة والتربية، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 1430هـ-2009م، ص56-57، وص126.

4- ينظر: مرزوق العمري، المصدر السابق، ص81.

5- المصدر السابق، ج1، ص454.

ف "الحداثة" هنا تحمل مفاهيم غربية جديدة، ومهما اختلف أهلها أنفسهم حول ماهيتها، فإنهم يؤكدون - اتفاقاً - أنها لا تقتصر على الجانب الأدبي فقط، بل تتعداه، ولا على البشري، بل تتجاوزه إلى الديني، والإلهي المقدس، وأن أساسها الأكبر أعمال (العقل)، وإعادة النظر ونقد كل شيء، لذا وجب أن تشمل كافة جوانب الحياة⁽¹⁾.

هذه المفاهيم وغيرها من عوامل الاستعمار وحركة التأثير والتأثير، وشيوع سلطة التثقيف الغربية على العالم العربي والإسلامي، احتضنت "الحداثة" بمحمولاتها وخيرها وشرها، فمكثت زمناً معتبراً، ثم ما فتئ أصحابها ينادون بضرورة تطبيقها على ما تقدسه الشعوب وتمسك به أصالة، أي: دينها قبل تراثها، كما حصل للغربيين وصراعهم مع الكنيسة، ومن هنا ومحاولات تطويع النصوص الدينية لها لا تكاد ترسو على شيء، فكان أهم ما حاوله الحداثيون العرب والمسلمون تطبيقها على الأصلين (الكتاب والسنة)، لاعتبارها أعظم مقوم لا للمسلم فقط، بل لجميع العوالم. وعليه فيمكن القول أن "الفكر الحداثي المعاصر"، يمثل جملة من المفاهيم والمناهج النقدية والعلمية الدخيلة على البيئة الإسلامية، تحمل أو تعطي تصورات عقلية وفلسفية حول قضايا معينة، يراد من خلالها زحزحة المفاهيم وزعزعة العقول تجاهها، والأصول والثوابت إلى غيرها دون أهداف مرجوة في الحقيقة والواقع.

فيكون من مقصودنا ب (معارضات الفكر الحداثي): ما يمليه هذا الفكر على المسلمين والعرب حول الكتاب والسنة، من تصورات عقلية وفكرية وربما فلسفات ما، شأنها الاعتراض على قدسية الأصلين، أو معارضة العمل والتسليم بهما أو بأحدهما كلياً أو جزءاً، ولو من وجه، والمقصود هنا بالدراسة وموضوع المعارضات الفكرية ل (السنة).

"الصحيحان" في "الفكر الحداثي المعاصر".

"السنة" في الفكر الحداثي المعاصر ومعارضاته حولها.

لئن بلغ المتقدمون من علماء الأمة جهداً وجهداً عظيمين في بيان وحيية السنة، ومن ثم حجيتها، وأثر العمل بها، كما تبين ذلك من خلال أهمية الصحيحين في الخطاب الأصولي، فإن الفكر الحداثي المعاصر بلغ جهداً وجهداً معتبرين - أيضاً - في رفع هذه الحجية، وتضييق مسالك وحيية السنة، وتجفيف سبل العمل بها، إلى حدّ تركها بالجملة، وإمكانية تجاوز هذا الأصل التشريعي الثاني؛ متخذين بذلك منهجية العمل على مستويات عديدة؛ أهمها:

6- ينظر: إبراهيم طلبة حسين، مقال: (إشكالية القراءات الحداثية للنص الديني - دراسة نقدية)، مجلة المعيار، الصادرة عن كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر، الخاص بالملتقى الدولي: فهم القرآن بين النص والواقع، صفر 1435هـ/ ديسمبر 2013م، عدد 33، ج 1، 258-272.

- المعارضات على مستوى المصدر الإلهي: "وحيية السنة"، وتدوينها.
- المعارضات على مستوى (علوم الحديث).
- المعارضات على مستوى (الصحيحين).

وحيية السنة وتدوينها:

كان من المسكوت عنه في "الخطاب الأصولي" كلٌّ من "وحيية السنّة"، و"حجّيتها"، وليس هذا ناشئاً عن كونه إحدى دوائر الخوف التي يخشى وُلوجها - كما يسمّيها الحدّاثيون-، بل لاتفاقهم على القضيتين عقلاً، وثبوت الأمر فيهما شرعاً قبل ذلك، فغدّت مثل هذه القضايا من المعلومة في الدّين بالضرورة.

وتعتبر (السنّة) قسماً ثانياً للنص الديني الإسلامي بعد القرآن، فهو: (وحي، وغير وحي)، فأما الوحي؛ فقرءان وسنة، وأما غير الوحي، فهي اجتهادات علماء الإسلام في مختلف العلوم الإسلامية كالتوحيد، والفقه والتفسير... وهذا الأخير - ما عدا القرآن والسنة - هو التراث الإسلامي، وهذا ما تواطأ واستقر عليه علماء المسلمين⁽¹⁾.

لكن الحدّاثيون يقسمون (النص الديني الإسلامي إلى: (أولاً: نص تأسيسي، وهو القرآن، وثانياً: نص شارح ثانوي، وهذا ينقسم إلى (نص ثانوي أول وهو "السنة"، ونص ثانوي ثاني، وهو اجتهادات علماء المسلمين))⁽²⁾.

فالوحي: (على درجات، مباشر من عند الله، وتفصيلي من الرسول بتوجيه من الله، ووحي جماعي من الأمة، فالأمة خليفة الله، ووحي فردي من العقل مستندا إلى وحي الكتاب والسنة والجماعة، الأصلان الأول والثاني يدلان على الوحي المكتوب، والأصلان الثالث والرابع يدلان على الوحي الحي، الأصل الثالث إذن هو الإجماع...)⁽³⁾.

فلئن كانت (السنة) في الخطاب الأصولي تشملها دائرة الوحي، وتمثلها بشكل من الأشكال، وتقربها أكثر، فإنها في الفكر الحدّاثي وراء دائرة الوحي، تتباعد منه الوحيية إلى غيرها، ف (اهتمام الخطاب الحدّاثي بهذا التقسيم يهدف إلى تأسيس الرؤية التاريخية من خلال تحليل مستويات النص، وبيان علاقة النصوص بعضها ببعض...)⁽⁴⁾.

والحقيقة أن السنّة وحي، وهذا مستوى دقيق، وأدق منه قولنا: أن القرآن وحي لفظاً ومعنى، فلذلك نتعبد الله

بتلاوته ومعانيه، أمّا السنة فوحيية من حيث المعاني، لا الألفاظ، فاللفظية فيها كانت إلى النبي ﷺ...⁽¹⁾.

1-مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدّاثي المعاصر، ص51.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص51-53.

3- ينظر: حسن حنفي، موسوعة الحضارة الإسلامية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986م، مج2، ص61.

4- ينظر: مرزوق العمري، المصدر السابق، ص51-53.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»⁽¹⁾.

والشاهد هنا قوله: (ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا، فخذوا به، فإنني لن أكذب على الله عز وجل). فهذا دليل على وحيية ما يقوله ρ، وأن وإن لم يكن كذلك فالوحي يصوب ما كان من بشرية النبي ρ وفعله.

ثانيا: حديث "عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ"، حَدَّثَهُ: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ρ ، فِي شِرَاحِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْتَوُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ بِمُرٍّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ρ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ρ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ρ ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ، اسْقِ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجُدْرِ» قَالَ: فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ، نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: 65]⁽²⁾.

ووجه الاستدلال هنا (التسليم) لأمر النبي ρ وقد نزل وعضده الوحي نفسه، وهو القرءان.

ثالثا: حديث "الْمِقْدَامِ بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ الْكِنْدِيَّ"، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: (أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْتَنِي شَبَعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَجِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، أَلَا وَلَا لَقِطَةٌ مِنْ مَالٍ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرَؤُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَؤُهُمْ، فَالَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَائِهِمْ)⁽³⁾.

3- أخرجه "مسلم"، في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب افتتال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ρ من معاش الدنيا، على سبيل الرأى، ح(2361)، ص1024.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشرب والمساقاة، باب سكر الأبخار، ح(2359)، ج2، ص164. ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ρ، ح(2357)، ص1022.

2- أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1419هـ/1999م، ح(17174)، ج28، ص410-411.

فأشار حديثه ρ إلى وحيية السنة، من حيث كونها أشبهت القرآن، مصدرا، وحكما، أي وجوب العمل بها ولزومها، وتضمن النهي عن الأخذ بالقرآن أو بظاهره دون السنة⁽¹⁾.

ولا يخفى ما للسنة - كوشي - في بيان النص الأول (القرآن)، قال "مرزوق العمري": (ونتيجة كونها وحيا كانت النص الأول المبين للنص القرآني، مستشهدا بما قاله الإمام "ابن كثير": (فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اختُصِرَ من مكان فقد بُسِّطَ في موضع آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له)⁽²⁾، (بل قد قال الإمام "أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي": كل ما حكم به رسول الله ρ فهو مما فهمه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [النحل: 44]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ [النحل: 64]، ولهذا قال رسول الله ρ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني السنة. والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تتلى كما يتلى...⁽³⁾. فاستبعادها يؤدي بنا إلى عدم الفهم الصحيح للقرآن.

وخلاصة القول أن الفكر الحدائثي⁽⁴⁾:

- ينكر وحيية السنة كلية تارة، وجزئيا تارة أخرى، وبالتالي لا حجية إلا للقرآن.
- وينتج عن هذا الطرح اعتبار السنة أقوالا عادية من الرسول ρ غير ملزمة.
- السنة متعلقة بأمور الدنيا لا بالتشريع، بمعنى (لا صلة لها بالوحي)، وهذه رؤية علمانية سابقة.
- لئن شكلت السنة بمعناها الأصولي مرجعية عمل، ففي الفكر الحدائثي ليست كذلك بل يجب قراءتها والسيره النبوية بمنهج آخر يزيح عائق الوحيية، فالخطاب الحدائثي (يلغي صلة السنة بالوحي ويعتبرها نصا يعبر عن الخبرة والتجربة، ودليلهم حديثه (أنتم أعلم بأمور دنياكم)⁽⁵⁾(1).

3- ينظر: المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، 1404 هـ/1984م، ج1، ص259.

4- ينظر: مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائثي المعاصر، ص65.

1- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة، الرياض، السعودية، 1420 هـ/1999م، ج1، ص7.

2- ينظر: مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائثي المعاصر، ص52 و56-57.

3- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، بابٌ وُجُوبِ امْتِنَالِ مَا قَالَهُ شَرَعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ρ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ، ح(2363)، ص1025.

وإنكار - حجية السنة - لم يبق حبيس نظريات أو تصورات، بل جسدها أحد أهم أقطاب الحداثة، "نصر حامد أبو زيد"، فقد نقم من الإمام "الشافعي" ونقض إلى أن ألف كتابا بعنوان "الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية".

ولماذا "الشافعي" تحديدا؟. لأننا - لو نظرنا - إلى جهوده، فإنه أبان عن وحيية السنّة، بنحو أصولي، وأشار إلى أن العمل بها - كوشي - ملزم للقرءان، ونصوصه في "الرسالة" واضحة، وقد دعا إلى هذا قبله أكثر العلماء، ولكن الشافعي قصد إليها عمدا، فلهذا ينقمون عليه، ومنهم (أبو زيد)، - كما ذكر "العمري" بحجة أنّ "الشافعي": (أدمج كل العناصر في مفهوم كلي وضعه في المستوى نفسه المقدس للوحي، أي لكلام الله سبحانه وتعالى، وبهذا الصنيع صار كل ما ينطق به ρ وما يفعله وحيا، واختلفت الفواصل بين الإلهي والبشري، ودخل الأخير دائرة المقدس)⁽²⁾.

ثم يوضح بشكل أدقّ وأعمق فيقول: (ويفهم من هذا أن "نصر حامد أبو زيد" يرفض اعتبار السنة وحيا، ويرى أنّ قدسيته مضافة عليها، وليست ذاتية، وقيم رؤيته تلك على عدّة أمور منها: تصور السنة وحي تصوّر اكتسب صفة الحقيقة مع أنه نتيجة لفكر بشري...، وهذا ما يحتكم إليه الخطاب الحدائي، ونصر حامد أبو زيد - هنا - يعتبر أن النص النبوي يمارس سلطته لا بذاته، وإنما بفعل خارجي مثلته جهود الإمام الشافعي الذي لم يكن يميز بين الأزلي والتاريخي - في رأي نصر حامد أبو زيد)⁽³⁾.

وأما معارضات الفكر الحدائي المعاصر من حيث تدوين السنة، فكثيرة، يستند فيها إلى مبررات واهية في الغالب الأهم، بعيدة عن الاستدلال العقلي والنقلي لهذا الواقع المضيء، ولذا فإنه يعتبر الأزمة الواقعة بعد وحيية السنة، تدوينها، وما تضمن من مخالفات وتجاوزات، تؤدي بشكل أو بآخر إلى عدم التسليم بها، أو التشكيك فيها.

نجد "حاج حمد أبو القاسم" يسوي بين الواقع الغربي (النص المسيحي)، وحيثيات كتابته، والنص النبوي، وظروف تدوينه، فيرى أن: (ما حدث للحضارة الأوروبية المسيحية حدث أيضا للحضارة العربية الإسلامية فتمكن الدّس الذي لن تجدي معه علوم الجرح والتعديل، والتحقيق وعلوم الرجال وسواها التي غفلت عن المتن، وانشغلت بالسند علما بنهي عليه ρ عن كتابة الأحاديث لأنها مدخل الدّس خلافا للقرءان المعصوم والممتنع عن الدّس)⁽⁴⁾.

4- ينظر: المصدر السابق، ص 57 و124.

5- ينظر: المصدر السابق، ص 66.

1- ينظر: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائي المعاصر، ص 66-68.

2- الأزمة الفكرية والحضارية في الواقع العربي الراهن، ط1، دار المهادي، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص 187-188.

وهذه المقارنة بين النصين والواقعين والمخاطبين ومصدرية كل منهما خطأ، لا يصح التسليم به ابتداءً، لفساد الأدلة على قيامه، ولتباعدهما زماً طويلاً، وللمفارقات بين النصين أساساً.

بل إنه يرى أن هناك: ((شك كبير في أن يكون الدس طال ما يسمونه (الصحاح)، وامتد أيضاً لأصول المخطوطات التي كتبت عن أبي حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، علماً أن المخطوطة تنتقل من يد إلى يد ومن بلد إلى بلد، فهناك أكثر من مخطوطة دس عليها، ونسبت إلى علماء أجلاء من السلف الصالح، أما القرءان فهو معصوم إلهياً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وهو المرجع المطلق القاطع الذي أمرنا رسول الله الالتزام به والاستغناء به حتى عن كتابة أحاديثه حيث نهي عن كتابتها وكذلك نهي الراشدون من خلفائه لأنه يعلم ما لا يعلمون من دس أحبار بني إسرائيل على الإسلام كما دسوا على النصرانية)⁽¹⁾.

والغاية من هذا كله لدى الفكر الحدائثي المعاصر:

أولاً: التشكيك المفضي إلى إنكار السنة جملة أو تفصيلاً، ما دام أن الشك قد تسرب إلى التدوين، فهذا يحملنا على تركها أو أغلبها، يقول "حسني يوسف الأطير": (إننا قد ننكر بعض الأحاديث الواردة في كتب السنة، لكن هذا لا يرجع بالضرورة إلى إنكار للسنة جملة وتفصيلاً وإنما لأن هذه الكتب قد تخللتها أحاديث كثيرة غير صحيحة ومدسوسات ليست من جوهر الدين ولا أصول العقيدة، وتستلزم الحاجة تنقية السنة من هذه الشوائب، وتحتية العناصر الدخيلة للإبقاء على تعاليم نبي الإسلام نقية صحيحة منزهة عن أسباب النقد والظعن...)⁽²⁾.

ثانياً: إبطال علوم الحديث والسنة، وإغائها، فرغم وضوح أغراض نهيها ρ عن كتابة الحديث، إلا أن هناك من (الحدائثيين من يعتبرها مخالفة لأمر النبي ρ مستندين إلى نهيها عن التدوين...)⁽³⁾. والأمر ليس على هذا النحو.

ويضع "حاج حمد" نفسه منهجاً، جواباً لما طرحه، فقد أحسن عند وصف المعارضة (الداء)، وحين أفصح عن (الدواء)، وإذ سمّاه: (الاسترجاع النقدي القرءاني)، أي (حاكمية القرءان على السنة)، جاعلاً إياه إحدى ضرورات العقل لفهم السنة النبوية في العصر الحديث، وليس هذا فقط، بل لفهم الموروث الديني كله، ف (فالاسترجاع النقدي القرءاني هو أهم مدخل لنا لإعادة فهم السنة النبوية الصحيحة وفهم الموروث الديني، وفهم خصائص ديننا الناسخ بعالمية الخطاب وحاكمية الكتاب البشري وشرعة التخفيف والرحمة لما قبله من شرائع، ويبقى بعد ذلك أن نوضح

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 197.

1- ينظر: حسني يوسف الأطير، الشفاعة وأصول الوثنية العربية، ط 1، مكتبة الناظدة، القاهرة، 2006م، ص 12، 19-20.

2- ينظر: هامش: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائثي المعاصر، ص 173.

(المرجعية) التي نستند إليها في إعادة التقييم، والتي تكمن في استخدام الأدوات المنهجية العلمية المعاصرة التي تقوم على التحليل والتفكيك والحفر المعرفي ثم إعادة التركيب⁽¹⁾.

إنه منهج - لو تأملنا- يكفي بالقرآن ويطرح السنة تدريجيا. وقد ساق أحدهم يمدح "حاج حمد" أن المشكلة: غياب منهجية معرفية قراءانية تكون حلا لهذه الأزمة، وتعين على تجاوز واستيعاب (مشكلات عصر التدوين)، والتي أحاطت بالنص القرآني، تحاول التأثير عليه، وبعضها أحاط - أيضا - بالحديث النبوي ليسلب عن القرآن صفة الإطلاق، تحت مسميات عدة كالنسخ مثلا، وهي تحاول الهيمنة عليه وهو صاحب الهيمنة...⁽²⁾.

إن كل ما ادّعه الفكر الحدائني المعاصر حول تدوين السنة من المعارضات، والتي تؤدي إلى التشكيك في صحة عملية التدوين مردود، ذلك أن (هذه العوامل روعيت من طرف علماء القرآن الكرم وعلماء الحديث فلم يكونوا يهتمون احتمال النسيان، بل اعتمدت في عملية التدوين، ولم يهملوا أسماء الحفظة، ولا أسماء من كتب ودون، وبالتالي فعملية التدوين من الناحية التاريخية ضبطت ضبطا لا يدع مجالاً للشك...)⁽³⁾.

المعارضات على مستوى (علوم الحديث وتأسيسها):

لقد دأب العلماء المسلمون على تقسيم العلوم إلى ثلاث أنواع، (نقلية، عقلية، عقلية عقلية)، والنقلية منها: (التي تعتمد على النقل فقط وتشمل خمس علوم: علوم القرآن، علوم الحديث، علوم التفسير، علوم السيرة، وعلوم الفقه، ويعتمد كل منها على النقل والرواية)، فإن كان الخطاب الأصولي يبني معرفة على هذه العلوم في الغالب الأعم، فإن الفكر الحدائني يقوم على ما سواها من العلوم العقلية. وبالإمكان أن نطرح سؤالا، لماذا "علوم الحديث"؟ ولن يتأخر الفكر الحدائني المعاصر في جوابنا من وجوه... ولكن علينا أن نفهم (أن علوم الحديث) من الدوائر أو المخططات المهمة لديه، فهي من العلوم النقلية المؤسسة لا المؤكدة، وتشغل دورا كبيرا في بناء المعارف العلمية وتصور مضامينها، فالتركيز عليها من قبيل التركيز على علوم الآلة، فهي لغيرها لا لذاتها، وميزة هذه العلوم تعلقها بالنص الديني الاسلامي وغيره تعلقا أصيلا، (فهذه العلوم الدينية وعند القدماء (العلوم النقلية) هي التي بدأت حول هذه الكتب المقدسة لضبطها وقراءتها وتفسيرها... مثل علوم القرآن والتفسير والفقه والحديث والسيرة ففي هذه العلوم تعلمت الشعوب مناهج البحث...)⁽⁴⁾.

3- ينظر: الأزمة الفكرية والحضارية في الواقع العربي الراهن، ص 197-198.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص 16.

1- ينظر: مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائني المعاصر، ص 130-132.

2- ينظر: حسن حنفي، دراسات فلسفية، (د، ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د، ت)، ص 54.

ولا ننسى أنّ من هدف الفكر الحدائى المعاصر؛ إعادة بناء العلوم الرئيسة، وهذا وإن كان فى الظاهر محاولات بناءً جديدة، إلا أنّها فى الحقيقة محاولات هدم لكل القبليات والمسلمات أيا كانت (عقلية، نقلية، وغيرها)، كما يرون فى البناء تجاوبا مع العصرنة والحضارة، وإليه أشار "حنفى" بقوله: (فقد استقر فى أذهان العامة أن العلوم النقلية علوم مقدسة، وهى من صنع البشر، وإفراز التاريخ، مع إنه يمكن نقدها وإعادة بنائها طبقا لظروف كل عصر)⁽¹⁾، وتلك هى بعض فوائد إعادة بناء العلوم الدينية والاسلامية، وأهمّها ما يتصل بالقرءان كعلوم التفسير وعلوم الحديث.

هذا ما يكشف لنا سرّ تناول الفكر الحدائى وتركيزه على هذه العلوم الأصيلة، لذلك هوجمت من أقطابه بأسلحة ومن زوايا مختلفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نأخذ القراءة الحدائية "الأركونية"⁽²⁾ للحديث لا كنص دينى نبوى، ولكن كعلم نقلى دينى، فإنه لا يكتف بإقصاء مفاهيم هذا العلم فقط، بل محاولة القضاء عليه بآليات حدائية دقيقة تزحج القناعات بخصوص هذا العلم والسنة معا، نلخص أهمها مما أورده "مرزوق العمري" فى كتابه⁽³⁾:

أولا: التشكيك فى مضمون الفن (علم الحديث)، من خلال مصطلحاته، فىرى أنّ استعمالها العشوائى أدّى إلى شيوعها، فليست هى من العلمية ودقة الدلالة فى شيء، ممثلا بكلمتي: "الخبر" و"الأثر"، فهما - فى رأيه - من المصطلحات العامة التى يراد بها من حيث المعنى كل عبارة نصية كالحكاية، أو القصة، أو معلومة معينة.

ثانيا: أن مصطلحات علوم الحديث كانت شائعة قبل الإسلام، ككلمة "السنة"، التى تدل على الأعراف المتبعة بشكل عام، أى (العادة، والطريقة....).

ثالثا: ولم يكتف "أركون" بهذا بل مارس المنهج نفسه مع علوم التفسير، وهذا الجمع الموحد لعلمى التفسير والحديث، اللذان هما عمدتا العلوم النقلية التى يفسر بها النص الدينى الأول (القرءان)، إنما يراد منه زحجة أى قناعة تجاه هذين العلمين، وفى الوقت نفسه إنما هو بناء لقناعات أخرى، ويبقى "أركون" المهمة العالية فى تطبيق منهجه ليطل "علم السيرة النبوية" -أيضا- وكتابات شيعا من ذلك، توصلا إلى تاريخية هذه العلوم...⁽⁴⁾.

والحق أنّ من يدرس علوم الحديث يلحظ دقة أهلها، وتحديدًا فى علم الجرح والتعديل، ثم إنّ أركون بصنيعه هذا -هنا- لا يفرق، أو -إن صحّ التعبير- يتجاهل ما بين الحقائق اللغوية الوضعية والحقائق العرفية من تصوّر لدى أهل

3- حسن حنفي، حصار الزمن (الماضى والمستقبل) (علوم)، ط1، مركز كتاب للنشر، القاهرة، 2006م، ص62.

4- نسبة إلى المفكر (أركون).

5- ينظر: المصدر السابق، ص173-174.

1- ينظر: مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الدينى فى الخطاب الحدائى المعاصر، ص173-174.

كل فن. أو ما يعرف باصطلاح الفن، وهذه مسألة تقع من البداهة لكل متخصص، كما أن أغلب ما يمارس على علم الحديث من مناهج وآليات دخيلة هي أقرب إلى التشكيك والتحامل من العلمية والموضوعية.

- المعارضات على مستوى (الصحيحين):

فبعد هذا التنظير من الفكر الحدائي المعاصر لكل هذه المعارضات، والتي اجتمعت بعد تفرق، وتفاعلت بعوامل التأثير والتأثير، والنقد والمراجعة، وطول الزمن، وكى لا يبقى العمل حبرا على ورق، أو مجرد نزوات فكرية عابرة وجب العمل الفعلي (التطبيقي) لكل ما تصورته عقول الفكر الحدائي المعاصر، وسجلته أقلامهم، وتلبية لهذه الرغبات نجدهم ينتقون "الصحيحين" معا، وفي مرحلة متأخرة، وكعمل منظم وورشي، أي هي الواقع التطبيقي لكل المعارضات الفكرية الصادرة من أصحاب الفكر الحدائي المعاصر.

وسؤالنا المطروح - هنا-: لماذا يوجه الفكر الحدائي المعاصر معارضاته تجاه الصحيحين، أو أحدهما؟ وبعبارة أخرى هي أدق: لماذا التركيز على هذا الكتاب: (صحيح البخاري)؟. والجواب من وجوه:

أولا: الاعتماد على الأصول والأمهات: فالفكر الحدائي يتقصد الأصول والأمهات العلمية في كل فن، حتى إذا ما أجهز عليها - وهي الأصل- كان القضاء على غيرها سهلا، ف (الصحيحان) أهم أصول الحديث، (شكلا ومضمونا)، بل والتراث الإسلامي بمعناه الضيق والواسع، ولا أدلّ على ذلك مما أوضحه "حسن حنفي"، حيث ذكر مبينا أن "التراث" يمثل: (الإبداع الفكري الذاتي للشعوب ابتداء من معطيات تكون في الغالب دينية ثم تتحول بالتدرج إلى حضارية بعد عمليات تمثل الحضارات المجاورة...) (1)، ثم قام بتقسيمه إلى:

1- **الكتب المقدسة في ديانات التوحيد الثلاث (العهد القديم، والعهد الجديد، والقرآن).**

2- **العلوم الدينية وعند القدماء (العلوم النقلية) التي بدأت حول هذه الكتب المقدسة لضبطها وقراءتها وتفسيرها... كعلوم القرآن والتفسير والفقهاء والحديث ففي هذه العلوم تعلمت الشعوب مناهج البحث).**

فوضع (النقد التاريخي) عند القدامى بدافع الحرص على صحة النصوص، وكذا (مناهج الرواية) لتحويل التراث الشفاهي إلى مكتوب، وهي علوم أقرب إلى التقديس والاحترام منها إلى البحث العلمي الأكاديمي، فكتب الحديث ك

"البخاري" تقرأ عبادة للتبرك... وكتب التفسير "كالطبري" تحظى بقدر من الاحترام لا يقبل النقاش، وكتاب "الأم" للشافعي، أو موطأ الإمام مالك، أو مسند الإمام أحمد، وسيرة "ابن هشام"، مواطن للتصديق ومصادر للمعرفة...⁽¹⁾.

1- الأمثال العامة والأدب الشعبي، وكتب السير والملاحم، وما تتغنى وتذكره الشعوب.

والخلاصة أن مادة "التراث" على المستويات الثلاثة (سمعية) أكثر منها (مرئية)، تعتمد على الأذن وليس على العين، ومن هنا أتت خبرة الأجيال والتواصل مع الماضي...⁽²⁾، ويرى -حسن حنفي- أن من سلبيات التراث: (سيادة المعرفة النصية) أي (ما يسمى بأولوية النقل على العقل أو تقديم المأثور المنقول على المعقول أو الأثر مقابل الرأي)⁽³⁾.

فالفكر الحدائثي المعاصر يرقب كل حدث أو ممارسة تراثية أو علمية سجلها التاريخ، ويحتفظ بأي جهد عقلي ابتداءً، فلديه نفس استقرائي تباعي طويل، وفي الوقت نفسه يرصد المهم، وينتقي الأهم، ثم يصوّب مدافعه تجاه أصل من الأصول، الكتاب، أو السنة، أو القياس،، وفي كلِّ أصل يقصد أمهاته من الكتب أو مصادره وهكذا حتى لا يضيع منه أي قوة، محافظة على سلاحه إلى آخر لحظة نضالا عن فكره ومذهبه.

ثانياً: أن "الصحيحين" أو "صحيح البخاري" مراد بالقصد الأول، والصّحاح الأخرى مرادة تبعا بالقصد الثاني، فإن فتح لنا أوّل باب فسواه أيسر، وخير دليل تصريح "جمال البنا" حينما قام بتطبيقاته الحدائثية على "الصحيحين" في كتابه: (تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم)، -متفائلاً-: (وسيمهد عملنا هذا الطريق، لأن يأتي بعدنا من يتقصى كتب السنة الأخرى ويجهز على البقية الباقية، وبهذا يتطهر الإسلام مما ألصق به وأساء إليه)⁽⁴⁾.

ومثله فعل "حسن حنفي" -المتفنن في هدم العلوم التقليدية وإعادة بنائها- فقد ذكر في كتابه "حصار الزمن" عنواناً سمّاه: (من نقد السند إلى نقد المتن) (كيف تستخدم العلوم الإنسانية والاجتماعية في نقد متن الحديث النبوي - البخاري نموذجاً)، أنه: (ستتم المحاولة فقط على (البخاري) كنموذج وكان يمكن أخذ صحيح آخر من الإصحاحات الخمسة أو على (صحيح مسلم)، وبالتالي تقوم الدراسة على الصحيحين، ونظراً لتكرار الأشكال يكفي إصحاح واحد نموذجاً، وما ينطبق على (صحيح البخاري) ينطبق على باقي الإصحاحات الخمسة وهو أصحها)⁽⁵⁾.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص 55-66. ولتأمل أهمية هذه الكتب والمصادر في فنونها أو في التراث الإسلامي كله.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 56.

4- المصدر نفسه.

1- ص 17.

2- ينظر: حصار الزمن (الماضي والمستقبل - علوم)، ص 53 - 54.

ثالثاً: حسن إخراج "البخاري" لصحيحه: وأقصد به أن "صحيح البخاري" قد حَبَّرَه صاحبه وأتقنه بإحكام لم يسبق إليه، شكلاً ومضموناً، وبالنظر إلى العصر الذي أُلّف فيه، ومن معارضات الفكر الحدائثي المعاصر حوله شكلاً:

1- خاصية تكرار الحديث عند "البخاري". 2- كيفية تدوين البخاري لمثل الحديث.

فأمّا الأولى (التكرار الحدِيثِي عند البخاري)، وهي زينة الكتاب شكلاً، وتولاه الخطاب الأصولي بالتوجيه، فإن هذا ما شأنه به الحدِيثُون، يقول "جمال البنا" - واصفاً نصبه إثر تعامله مع البخاري -: (أننا لقينا من أمرنا مع البخاري نصبا... وهو يضع كل واحد من هذه الأحاديث المكررة تحت عنوان مستقل، وفي موضع بعيد عن موضع الأول، وفي بعض الحالات، لا يكون هناك علاقة بين العنوان وبين الحديث، وبعد أن قطعنا شوطاً كبيراً ناقلين ما ذهب إليه من تكرار تأكدنا أنّ هذا سيثير علينا القراء لأنه يوهمهم غير الحقيقة...⁽¹⁾).

ويرى "حسن حنفي" أنّ: (تكرار "البخاري" لكثير من الأحاديث في أكثر من باب، وبصياغات واحدة، أو مختلفة... يدل على أن هذا التقسيم ليس جامعاً مانعاً، ويدل على نقص في التصور النظري للموضوعات، وعلى غياب بنية متسقة، وقد يصل التكرار إلى حدّ الملل...، وقد يكون سببه النقل الحرفي دون التحقق من الروايات)⁽²⁾.

وما عابه "حسن حنفي" عن "التكرار" سيجعل منه سلاحاً للباحث المعاصر يمكنه من دراسة (صحيح

البخاري) دراسة نقدية جادة، تطرح "البخاري" جملة، فيرى أن "التكرار": (يفيد الباحث المعاصر في معرفة منطوق الزيادة والنقصان؛ وعلاقة المعنى باللفظة وقوانين القياس الإبداعي وقوانين التذكر والنسيان، والعجيب أنه في نفس الوقت الذي يصل التكرار إلى أقصى حد يتم استبعاد أحاديث أخرى فقد جمع البخاري حوالي (600000) حديثاً، ذكر منها (7275)، فإذا استبعد المكرر منها بقي (400) حديثاً، فما مقياس الاستبعاد والانتقاء؟)⁽³⁾.

وحيثما يعيبون "البخاري" تكراره الحديث، إنما يريدون سوء تبويه للحديث وتقطيعه، وقد قصده الفقهاء والمحدثين يومها لاعتبارات علمية، وحاجة زمانهم، وهذا باعث على إعادة النظر في تبويه، ومعطيات زماننا الحاضر، و"حسن حنفي" - إذ يروم إعادة بناء علوم الحديث - يقول في سياق جدلي مفاده: (إن كان تبويب البخاري قديماً وفق ما رتبته وطلبه الفقهاء والمحدثون فالأولى تبويه على معطيات الزمان ومستجداته العصرية...)⁽⁴⁾.

3- ينظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص 18.

4- ينظر: المصدر السابق، ص 60.

1- ينظر: حصار الزمن (الماضي-المستقبل-علوم)، ص 60.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص 58-61.

كل ما ادّعه الفكر الحدائني المعاصر -هنا- إنما هي شبه ودعاوى قديمة مستحدثة، تستحضر في سياقات علمية وفكرية جدلية، وقد دحضها الأوائل زمن عروضها، وسأكتفي بما أجاب به كل من "ابن حجر" و"مسلم" وردًا به على ما سبق، في نصوص واضحة، لا يزيغ عنها إلا من جهل صناعة الحديث والصحيحين.

قال الإمام "مسلم" في "مقدمة صحيحه": (إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكَرُّارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرَدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الرَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَجَّ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفْصَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمَكَّنْ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ زُبْمًا عَسَرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِحَيْثِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمَ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِّنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)⁽¹⁾.

وأما الإمام "ابن حجر" فقد نقل أجوبة عن سبقه ممن خدموا "صحيح البخاري"، في المسألة، أهمها⁽²⁾:

أولاً: حسن الاستنباط، وفيه دليل على غزارة الفقه لمعنى يقتضيه الباب.

ثانياً: أن "البخاري" يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، ومن طرق أخرى لمعان منها، كأن يخرج

الحديث عن صحابيٍّ ثم يورده عن صحابيٍّ آخر، وقصده إخراج الحديث عن حد الغرابة... فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار، وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة، ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها....

ثالثاً: أن تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فلأنه إن كان الممن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكيمين فصاعداً فإنه يُعيدُه بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية....

وما يستوقف من هذه الأقوال ذكر عبارة: (فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار)، وهو كذلك لكل من لم يألف التعامل مع الصحيحين، دراسة فهما، وبحثاً ومراجعة.

3-ص45.

4-ينظر: مقدمة: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (د، ط)، دار المعرفة، بيروت، 1379م، ج1، ص15-16.

وأما الثانية: كيفية تدوين "البخاري" للصحيح: وهذه أكبر من أختها، لأن التدوين - في الجملة سبق البخاري- بشكل أو بآخر، فأثار بعض المفكرين أن ("البخاري" من بيئة غير عربية؛ عرفت بسياسيتها وفرقتها الكلامية في أواسط آسيا وخراسان وسجستان، مما يجعل صياغات الحديث قلقة التراكيب؛ صعبة الألفاظ فهي بيئة متمسكة بحرفية السنّة لا بجوهرها لبعدها على المركز الأول الحجاز، كما ارتبط التدوين بثقافة البخاري وأثرها على تصوّره لعلم الحديث في تبويبه وموضوعاته، فقد اجتهد في الجمع والتدوين، وكل اجتهاد يصيب ويخطئ والسؤال الآن: هل كان البخاري يعرف الكتابة أم أنه جمع كله شفاهاً ثم أملاه للتدوين؟⁽¹⁾.

والجواب من "البخاري" نفسه إذ يبرهن في أكثر الأحيان على قوة حفظه وسرعة بديهته، وتدوينه، وأما كونه من أعجميا، ويخشى عليه صياغة المتون، فالعلم لا يحصره زمان أو مكان، ولا يقصر على إنسان، وأكثر علماء الحديث إلى زماننا ليس ببعيد هم الأعاجم، فالعجمة للبخاري، وصف بما كان، لا عيب فيه...أما وأنه رحل إلى حواضر العلم كبغداد وغيرها، فقد حكى عن نفسه كثيرا وطرق تحصيله للعلم....⁽²⁾.

ولعلمهم يشيرون إلى أن الهدف والدافع وراء كتابة الحديث من قبل (العلماء الأعاجم)، كان لأغراض سياسية، تبرز مواقفهم تجاه حكام العرب، فيذكرون أنه: (لا بدّ أن نلاحظ أن معظم كتبة الأحاديث المعتمدين باستثناء (مالك بن أنس) كانوا من خارج حدود المنطقة العربية، من خراسان وجوارها حصرا...البخاري من بخارى، ومسلم من قشير، وأبو داود من سجستان...، أي كلهم من الموالي وأهل الذمة الذين جاءوا بخلفيات شعوبهم، فانتقموا من الإسلام وكتابه الذي برر للعرب حكمهم، إضافة إلى المناخ الذي عمل في ظله البخاري، فقد كان في دولة السامانية التي كانت بخارى عاصمة لها، خارجة على الخلافة العباسية....)⁽³⁾.

وهذه قراءة تاريخية أيديولوجية تحمّل الواقع التاريخي ما لا يطيق.

وأما معارضات الفكر الحدائى المعاصر حوله "صحيح البخاري" مضمونا، فكثيرة أبرزها: (أولا: نوعية الرواة المعتمدين لدى "البخاري"، وثانيا: الاهتمام بنقد السند دون نقد المتن....).

فأما الأولى: نوعية الرواة المعتمدين لدى "البخاري"، وهذا صحيح أن انتقى البخاري أعلى الأسانيد، وهذا ما لم يشترطه فيما سوى الصحيح، ولعل مراد أكثرهم بهذا "أن لا عدالة للصّحابة"، بطريقة أو بأخرى...يقول

1-ينظر: حسن حنفي "حصار الزمن- الماضي والمستقبل - علوم"، ص58.

2-ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج6، ص140، وما بعدها

1-ينظر: وضاح صائب، قتل الإسلام وتقديس الجناة، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2011م، ص188-193.

"حسن حنفي" في تقرير هذه المعارضة -يغمز الرواة -: (وأهم المفسرين الذين يعتمد عليهم البخاري هو مجاهد ثم ابن عباس،... ويتدخل الراوي في الآية القرآنية يشرحها بعباراته حتى تتفق مع الحديث مما قد ينتج عنه خطورة مزج كلام الراوي بآيات القرآن، ويتم خلط القرآن بشرحه في الخيال الإبداعي حيث لا فرق بين المثل والممثل، بين الأصل والفرع، بين النموذج والتقليد، بل إنه يتم الاختفاء وراء القرآن وشرحه من أجل إبداع الحديث؛ خاصة فيما يتعلق بتفصيل القصص القرآني والنسج على منواله مما يجعل علم الحديث بداية علم التفسير يساهم الخيال الإبداعي في الحديث على التنويع على القصص القرآني خاصة تلك التي لها ظهر وبطن كما هو الحال عند الصوفية...⁽¹⁾).

ويرى "وضاح صائب" -وقد تطرف في عدالة الصحابة تطرفا لا نظير له-: (أنّ هذه الطبقة الأول من الرواة، أي الصحابة ليسوا عدولا، بل هم أوّل الجناة، على الحديث والسنة، والإسلام كله، فيجب التصدي لمروياتهم، وعلى رأسهم "أبو هريرة" -رضي الله عنه- وقد وضع لأجله عنوانا في كتابه، سماه (جريمة أبي هريرة بحق النبي والإسلام)، وذهب يبرهن أن مارواه كله آحاد، مخالف للعقل والشرع، وثنى كلامه بتطبيقاته على روايته في صحيح البخاري ومسلم، وخلص إلى أنها أحاديث مكذوبة تستغبي المسلمين، وتستغفل عقولهم، فتحط من إسلامهم...⁽²⁾).

إن التركيز على هذا النوع أو الطبقة (الصفوة)، هي إحدى آليات الفكر الحدائثي المعاصر لتحقيق غايتين، **إحداهما:** (رفع عدالة الصحابة)، ولهذا كانت التركيز عليها من قبل "أركون"، فيرى: (أنها افتراض وادّعاء قام عليه علم الحديث، فيجب عدم الاكتفاء بمفهومها التقليدي، بل ينبغي تفحص كل الإسنادات، قصد بيان كيف أن العناصر الأسطورية الزائدة المضافة إلى سير الصحابة من أجل تشكيل شخصيات نموذجية مقدسة كانت قد دعمت حقيقة المعلومات التأسيسية المكونة للتراث الإسلامي)⁽³⁾.

والثانية (التأسيس لتفسير القرآن بالقرآن) دون أي اعتبار للحديث النبوي⁽⁴⁾. وهذا موضوع آخر من مرتكزات الفكر الحدائثي المعاصر، هدفه عزل كل دوائر الفهم -وأولها الحديث النبوي- عن النص الديني (الأصل) (القرآن).

2- حصار الزمن (الماضي - المستقبل - علوم"، ص 68-69.

3- ينظر: قتل الإسلام وتقديس الجناة، ص 146-171.

1- ينظر: حسني يوسف الأطير، الشفاعة وأصول الوثنية العربية، ص 129-130. وإشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائثي المعاصر، ص 177. وقبلها ص 172.

2- ينظر: جمال البناء، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص 159-188.

وأما الاهتمام بنقد السند دون نقد المتن، - كما يزعمون-، فيرون أن: (تحليل صحيح البخاري هو قمة ما وصل إليه علم الحديث من يقين من حيث السند، وبقي معرفة الحديث من حيث المتن)⁽¹⁾. ويعتبر "حسن حنفي" أن هذه المرحلة (نقد المتن) تمثل:

1/ التحول من نقد السند إلى نقد المتن مساهمة في تحويل علم الحديث من علم نقلي إلى علم عقلي نقلي اعتماداً على العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة كاللغة والأدب، والفلسفة والجمال والقانون...، والتي ازدهر تطبيقها في الغرب في دراسة النص الأدبي أولاً، ثم الأناجيل تبعاً، وازدهر علم الاجتماع الأدبي لمعرفة صياغة "علم الحديث" القديم وارتباطه بالرواية عند المسلمين من حيث السند وبأمثال العرب من حيث المتن بقوانين النقل الشفاهي...⁽²⁾.

2/ إن نقد الحديث هو نقد للنصوص وليس نقداً لشخص الرسول أو الشرع، أو الوحي، بالرغم من ارتباط علم الحديث بعلوم القرآن، وعلم السيرة، وعلم التفسير وعلم الفقه، لأن الحاجة لا تزال قائمة لإحصائيات دقيقة على متن الحديث من حيث الشكل، ومن حيث المضمون لمعرفة صياغته المختلفة وتداخل الرواية مع القول المباشر...⁽³⁾.

3/ تاريخية الشك والمضمون: فالحديث نص تاريخي ولا تعني التاريخية هنا الوضعية التاريخية أو نظرية الصدق والكذب في الأخبار لدى القدماء، بل تعني التاريخية في الخطاب خضوع الصياغة إلى قوانين النقل الشفاهي، وما يعترها من زيادة أو نقصان، وتعني التاريخية في المضمون ارتباط موضوع الحديث بعصره وعادات العرب قديماً بالرغم من تغييرها، وقد ذكر الرواة الأحاديث في عبارات توحى بالشك والظن والاحتمال للخطأ والنسيان، وتعبيرهم عن عدم معرفتهم بالحديث الصحيح على وجه اليقين فمثلاً قول أحد الرواة: قال: شهادة الزور، والآخر قال: أشك فيها...⁽⁴⁾.

وهكذا تجهز الحداثة على الصحيحين شكلاً، ومضموناً، بما يخالف الصواب والعقل، وإن كان أكثر معارضات الفكر الحداثي المعاصر على الصحيحين تشكل حول ما سبق ذكره، وتترتب عليه، وأغلبها شبه قديمة مستحدثة.

الخاتمة: يمكن القول أن معارضات الفكر الحداثي تهدف إلى:

- إعادة بناء علوم الحديث بما يتناسب ومتطلبات العقل والمعاصرة، لا بما يوافق متطلبات النقل والأصالة.

3- ينظر: حسن حنفي، حصار الزمن (الماضي-المستقبل- علوم)، ص 60.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص 55.

5- ينظر: المصدر نفسه، ص 87-90.

1- ينظر: حسن حنفي، حصار الزمن (الماضي-المستقبل- علوم)، ص 88.

- عزل النص النبوي خصوصا والسنة تحديدا عن النص الأول (القرءان)، وبالتالي لا تمثل السنة سلطة الفهم والشرح له بأي شكل من الأشكال، وبعبارة تضيق هدف (البيان للقرءان بالسنة).
 - رفع مرجعية العمل بالسنة جملة وتفصيلا، وذلك عن طريق تضيق مسالك الأخذ والاستدلال بالسنة.
 - القرءان هو النص الصحيح تاريخيا (سلامة المشافهة).
 - العمل على تفعيل قاعدة تفسير السنة بالقرءان، وهو منهج خطير يؤدي إلى طرح السنة، والمقصود بالقاعدة تصحيح الحديث بموافقة أو دلالة القرءان عليه، فهناك فرق بين قول الخطاب الأصولي (تفسير السنة للقرءان)، و(تفسير القرءان بالسنة)، وبين قول الخطاب الحدائثي (السنة مفسرة بالقرءان)، أي: بكسر السين.
- هذا ما وفقت إليه بإذن الله تعالى، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

القرءان الكريم.

- ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي وآخر، (د، ط)، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ت: نور الدين عتر، (د، ط)، دار الفكر سوريا، 1406هـ/1986م.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد العكري (1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: محمود الأرنؤوط، تخرىج: عبد القادر الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ/1986م.
- بن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (852هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، إخراج: محب الدين الخطيب، وإشراف: قصي محب الدين الخطيب، (د، ط)، (د، ن)، (د، ت). وفتح الباري شرح صحيح البخاري، خدمة: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، (د، ط)، دار المعرفة، بيروت، 1379م.
- ابن فارس، أحمد بن زكرياء الرازي(395هـ)، مقاييس اللغة، ت: أنس محمد الشامي، (د، ط)، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008م. ومجمل اللغة، ت: زهير عبد الحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1986م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر دمشقي (774هـ)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1423هـ/2003م وتفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة، الرياض، السعودية، 1420هـ/1999م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد الإفريقي (711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- أبو الحارث، محمد مصطفى أحمد شعيب، الجامع المختصر في مصطلح أهل الأثر، ط1، الهيئة العالمية لتحفيظ القرءان، السعودية، جدة، 1433هـ/2012م.

- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني (241هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1419هـ/1999م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، 1429هـ/2008م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، (ط1)، المكتبة السلفية، القاهرة، 1400هـ.
- بكر أبو زيد، بن عبد الله (1429هـ)، معجم المناهي اللفظية، ط3، دار العاصمة، السعودية، 1417هـ/1997م.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف (816هـ)، التعريفات، ت: محمد صديق المنشاوي، (د، ط)، دار الفضيلة، القاهرة، (د، ت)
- جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلتزم، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2012م،
- حاج حمد قاسم، أبو محمد، الأزمة الفكرية والحضارية في الواقع العربي الراهن، ط1، دار الهادي، بيروت، لبنان، (د، ت).
- الحاكم، أبو عبد الله محمد النيسابوري (ابن البيع 405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، بجمدة: عبد الرحمن بن مقبل الوداعي، ط1، دار الحرمين، القاهرة، 1407هـ/1997م،
- حسن حنفي، حصار الزمن (الماضي والمستقبل) (علوم)، ط1، مركز كتاب للنشر، القاهرة، 2006م
- احسن حنفي، دراسات فلسفية، (د، ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د، ت).
- حسن حنفي، موسوعة الحضارة الإسلامية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986م
- حسني يوسف الأطير، الشفاعة وأصول الوثنية العربية، ط1، مكتبة النافذة، القاهرة، 2006م،
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (748هـ)، تاريخ الإسلام ت: بشار عؤاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003م.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (606هـ)، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان الشامي (360هـ)، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، (د، ط)، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ/1995م.
- طه جابر العلواني، الأزمة الفكرية المعاصرة، ط4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1414هـ/1994م.
- عبد الله قادري الأهدل، السباق إلى العقول، (كتاب إلكتروني)، (د، ط)، (د، ن)، (د، ت).
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999م.
- عز الدين الخطابي: أسئلة الحداثة ورهاناتها في المجتمع والسياسة والتربية، ط1، منشورات الإختلاف، الجزائر، 1430هـ-2009م.
- الفيروزآبادي، أبو طاهر، مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت: محمد علي النجار، ط3، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1416هـ/1996م. والقاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط2)، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ/1964م.
- المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، 1404هـ/1984م.
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991م.

- مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائثي المعاصر، ط1، دار الإيمان، الرباط، المغرب، 1433هـ/2012م.
- مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ/2000م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.
- الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين علي (807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ت: حسام الدين القدسي، (د، ط)، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ/1994م.
- وضاح صائب، قتل الإسلام وتقديس الجناة، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2011م.

المقالات والبحوث:

- حافظ ثناء الله الزاهدي، "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين" مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ع18، من ربيع الأول إلى جمادى الثانية 1407هـ.
- علي بن إبراهيم النملة، مقال: "مفهوم الأصولية"، على موقع الألوكة، www.alukah.net
- سمير مثنى علي الأبارة، مقال "تعريف الفكر"، على موقع الألوكة: www.alukah.net
- إبراهيم طلبة حسين: (إشكالية القراءات الحدائثية للنص الديني - دراسة نقدية)، مجلة المعيار، كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة- الجزائر، عدد33، ج1، خاص بالملتقى الدولي: فهم القرآن بين النص والواقع، صفر1435هـ/ ديسمبر 2013م، عدد33.